

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 26 ديسمبر 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6219)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 «عام الخير».. وترسيخ ثقافة العطاء

الإمارات اليوم

03 إنجازات مضيئة في عام 2016

تقارير وتحليلات

04 ما الذي تراهن عليه كازاخستان في سوريا؟

05 اجتماع فيينا المقبل حول اتفاق إيران النووي.. قراءة في الأبعاد والدلالات

06 سلاح الجو الأمريكي يستعد لخوض حرب نجوم حقيقية

شؤون اقتصادية

07 أسواق النفط تتلقى دعماً من الموازنة السعودية وقرب خفض إنتاج «أوبك»

من إصدارات المركز

08 سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة

العالمية



«عام الخير».. وترسيخ ثقافة العطاء

تنطوي مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أول أمس، بإعلان عام 2017 (عام الخير) في دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية بالغة، ليس فقط لأنها تسعى إلى تعزيز ثقافة العطاء في المجتمع الإماراتي، وإنما أيضاً لأنها تستهدف تنشئة الأجيال الحالية من أبناء الوطن على منظومة القيم والموروث الحضاري والشعبي الذي أرسى أسسه ومبادئه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والتي عمقت البعد الإنساني في سياسة الإمارات الخارجية، ورسخت صورتها في الخارج باعتبارها عنواناً للعطاء الإنساني. ولعل أهم ما يميز مبادرة (عام الخير) أنها تتضمن العديد من المحاور التي تستهدف تعميق ثقافة العطاء المجتمعي، سواء لدى مؤسسات القطاع الخاص لتؤدي دورها في خدمة الوطن، والمساهمة في مسيرته التنموية، أو فيما يتعلق بترسيخ روح التطوع لدى كل فئات المجتمع لتمكينها من تقديم خدمات حقيقية لمجتمع الإمارات والاستفادة من كفاءاتها في جميع المجالات، أو فيما يتعلق بترسيخ خدمة الوطن في الأجيال الجديدة كإحد أهم سمات الشخصية الإماراتية لتكون خدمة الوطن رديفاً دائماً لحب الوطن الذي ترسخ عبر عقود في قلوب أبناء الإمارات والمقيمين على أرضها كافة. والمبادرة بهذا المعنى إنما تؤكد حرص القيادة الرشيدة على أن تكون قيم العطاء والتضامن والتكافل والعمل التطوعي في مقدمة أولويات المجتمع، أفراداً ومؤسسات، تتناقلها الأجيال، لتبقى الإمارات واحة للخير والعمل الإنساني، وهذا ما عبر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بقوله: «اختيار 2017 ليكون عاماً للخير يعكس النهج الذي تبنته دولة الإمارات منذ تأسيسها في العطاء الإنساني وتقديم الخير للجميع من دون مقابل، فالإمارات هي بلد الخير وشعب الإمارات هم أبناء زايد الخير، والإمارات سطرت إنجازات عالمية في العطاء ونسعى لترسيخ قيمة العطاء والبذل كإحدى أهم مميزات الشخصية الإماراتية والمؤسسات الإماراتية».

تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة، تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، نموذجاً للعطاء الإنساني الذي لا يعرف الحدود أو الحواجز الجغرافية والثقافية والعرقية والدينية، من أجل تقديم المساعدة للمحتاجين إليها، والمساهمة في تحقيق التنمية والاستقرار والسلام في العالم كله، ولا شك في أن إطلاق مبادرة (عام الخير)، إنما يعزز من صورة الإمارات، باعتبارها طرفاً فاعلاً في تعظيم مردودات العمل الإنساني، وهذا ما أشار إليه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مؤكداً أن «تخصيص عام للاحتفاء بالخير ونشره وتعزيزه وتعميمه وتوسيع دائرة نطاقه وحجم المشاركة فيه، كما ونوعاً، يأتي ليعزز المكانة البارزة التي باتت الدولة تتبوأها على خريطة العمل الإنساني، بوصفها من الدول المانحة الأكثر سخاء». بينما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أن دولة الإمارات العربية المتحدة، ماضية بخطى واثقة نحو تعزيز موقعها الريادي ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على المستوى الإنساني، ووصف سموه مبادرة (عام الخير) بأنها تجسيد رفيع لإرث إنساني نابض بالعطاء والمسؤولية، تحمل في ثناياها رؤية لبناء أجيال طموحة ومعتزة بهوية قوامها المسؤولية والعطاء المتجذران في أبناء الوطن.

دولة الإمارات العربية المتحدة، هي عنوان الخير والعطاء الإنساني، ليس فقط لأنها تسعى إلى ترسيخ ثقافة العطاء في الداخل لتكون نهجاً يلتزم به المجتمع أفراداً ومؤسسات، وإنما أيضاً لأنها تؤمن بأن المصير الإنساني واحد، وأن طرق التنمية والسلام والتفاهم في العالم يمر عبر تعميق قيم التعاضد والتعاون والتراحم بين دوله وشعوبه، وهذا يترجم في مبادراتها الإنسانية التي لا تتوقف على مدار العام، لتقديم المساعدات إلى المحتاجين إليها بتجرد تام بعيداً عن اعتبارات السياسة أو العرق أو الدين، وهذا ما يجعل صورتها مشرقة في العالم أجمع.

إنجازات مضيئة في عام 2016

في الوقت الذي تتأهب فيه دولة الإمارات العربية المتحدة قياداً وحكومةً وشعباً للعبور إلى عام 2017، الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أول من أمس السبت، عاماً للخير، ومنتظر سكان المعمورة من أقصاها إلى أقصاها الفصل الجديد من فصول الإلهام الإماراتي بما سيزخر به هذا العام المميز من مبادرات نوعية وسباقات تلتقي جميعها تحت شعار البذل والعطاء، من أجل الارتقاء بحياة الإنسان أينما كان، من دون تمييز على أساس دين أو عرق أو لون، فإن الإمارات تقف اليوم إجلالاً وتقديراً للإنجازات الشامخة والمشرفة التي سطرتها مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، خلال عام 2016، داخل الدولة وخارجها، بما أسهم في ترسيخ أركان «البيت المتوحد»، من جهة، وتعزيز المكانة المرموقة التي تحظى بها الدولة في مختلف الميادين وعلى جميع الصعد الإقليمية والدولية، من جهة أخرى.

فقد حفل عام 2016، بالعديد من المبادرات الرائدة والخلاقة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على الصعيدين المحلي والخارجي، والتي آتت ثمارها الطيبة إنجازاتٍ مضيئة عززت من سجل الإمارات المليء بالمكتسبات الفريدة من نوعها التي تواصل تعزيز الموقع الريادي للدولة.

فعلى الصعيد المحلي، شهد عام 2016 إصدار صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، حزمة من التشريعات والقوانين والقرارات والمشروعات التي تجسّد الرؤى الاستراتيجية للدولة، وعلى رأسها «رؤية الإمارات 2021» والرامية إلى تنويعها كواحدة من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، والتي تسهم بكل فاعلية في تعزيز مرحلة التمكين التي أطلقها سموه، ودفع عجلة التنمية الشاملة والمتوازنة التي تشهدها الدولة وضمان استدامتها، بما يصب في خير الوطن والمواطن، ويمهد الطريق أمام الأجيال الإماراتية المتعاقبة للانتقال الآمن إلى المستقبل المشرق الذي تستحقه، وذلك في امتداد للنهج الحكيم الذي أسسه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، الذي لطالما اعتبر الإنسان الإماراتي أغلى ثروات الوطن، وأن بناءه والاستثمار فيه بما يعود عليه وعلى دولتنا الحبيبة بالخير والنفعة هو أسمى غايات ملحمة الاتحاد والتنمية. ومن بين أبرز تلك المبادرات إعلان عام 2016 عاماً للقراءة، وما تبع ذلك من إصدار القانون الوطني للقراءة وهو الأول من نوعه في المنطقة، بغية تأسيس أجيال إماراتية قارئة وواعية، وقادرة على الانتقال بالدولة إلى اقتصاد المعرفة، وكذلك إطلاق «استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل»، وهي التي تهدف إلى الاستشراف المبكر للفرص والتحديات في كل القطاعات الحيوية لخدمة مصالح الدولة، إضافة إلى حزمة من القرارات المهمة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وسلسلة ضخمة من مشروعات الإسكان والبنى التحتية وتطوير المرافق الخدمية في مختلف مناطق الدولة، فضلاً عن توجيهات سموه بالإفراج عن العديد من السجناء في مناسبات دينية ووطنية عدة، في إطار حرص سموه على إعطائهم فرصة لبدء حياة جديدة والتخفيف من معاناة أسرهم، وهي مبادرات أبرز ما يميزها أنها تعكس مدى حرص سموه الاستثنائي على الارتقاء بحياة المواطنين كافة، ما يسهم في تعميق التلاحم الفريد بين القيادة والشعب وترسيخ مشاعر حب الوطن والانتماء والولاء.

وعلى الصعيد الخارجي، أسهمت المبادرات التي أطلقها صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، في عام 2016، في ترسيخ صورة الإمارات المشرقة كواحدة من أكثر الدول إسهاماً في تحسين حياة البشرية والارتقاء بمستقبلها، بما تمثله من واحة لنشر الخير والسلام والتسامح داخلها وخارجها، وما تقدمه من مشروعات إنسانية مشهودة، تمد يد العون من خلالها إلى كل من يحتاج إليها من الشعوب الشقيقة والصديقة حول المعمورة. ومن أبرز تلك المبادرات، توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، بتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، ودعم القطاع الصحي والتعليمي في العديد من مناطق العالم، بما يهدف أولاً وأخيراً إلى تحسين حياة الشعوب، وتعزيز الاستقرار والسلم الإقليميين والدوليين.

ما الذي تراهن عليه كازاخستان في سوريا؟

أوضح الصحفي صاموئيل راماني في تحليل له في مجلة «ذا ديبومات» أن كازاخستان تسعى لأن تكون وسيطاً في الجولة القادمة من المباحثات بشأن سوريا. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن في 16 ديسمبر 2016 أن الجولة الجديدة من محادثات السلام بين الرئيس السوري بشار الأسد وممثلي المعارضة يمكن أن تعقد في عاصمة كازاخستان، أستانا، وقد رحبت كازاخستان بذلك كثيراً.

كازاخستان فرصة غير متوقعة لإعادة إحياء مقترح خط الأنابيب.

ويمكن أن يكون تبني موقف ضمني موالٍ للأسد أيضاً حافزاً مرحباً به لتدفقات التجارة الدولية إلى كازاخستان خلال فترة من الضائقة الاقتصادية. إن مشاركة كازاخستان في الصراع السوري نيابة عن الأسد يمكن أن تخفف من استياء روسيا تجاه ابتعاد كازاخستان عن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وزيادة تعزيز الشراكة الاقتصادية بين أستانا وطهران. إن مثل هذه الفرص الاقتصادية يمكن أن تقنع نزارباييف باستخدام دور الوسيط لتعزيز موقف الأسد، وبالتالي تحسين العلاقات مع حلفاء الأسد الدوليين.

كما يرجع قرار بوتين لاختيار كازاخستان كوسيط في النزاع السوري إلى دعم نزارباييف الصارم للسيادة الوطنية وتأييده تصريحات الأسد من أن الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان هو انتهاك للسيادة السورية. كما تحتفظ كازاخستان بعلاقات وثيقة مع تركيا، وفي عام 2017 سوف تحصل على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي.



لماذا تريد كازاخستان احتواء الحركات الإسلامية في سوريا؟
برغم عدم موافقة كازاخستان رسمياً روسيا في الخلط بين حركات المعارضة السورية وحركات التطرف الإسلامي، إلا أن أجندة نزارباييف المناهضة للإسلاميين يمكن أن تسهم في اختيار بوتين لكازاخستان كوسيط في سوريا. وفي حين اعتبر صناع القرار في كازاخستان منذ تسعينيات القرن الماضي أن التطرف الإسلامي تهديد أمني كبير إلا أن المخاوف بشأن انتشار الإرهاب من سوريا قد ازدادت في السنوات الأخيرة. ويأمل صناع السياسة في الكرملين، أن تساعد المشاركة الدبلوماسية لكازاخستان في سوريا في ردم الهوة بين جهود حفظ السلام الدولية وجهود الدول العربية. ويمكن أن تستغل كازاخستان مكانتها في مجلس الأمن الدولي، من أجل إشراك منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) في تسوية الحرب الأهلية السورية.

ويفسر قرار روسيا بإسناد دور الوسيط لكازاخستان في آخر جولة من محادثات السلام السورية، بأمرين: أولاً الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد بين كازاخستان والحكومة السورية، وقدرتها على تسهيل تنفيذ تسوية لا تؤدي إلى تقويض النفوذ الروسي في سوريا. ثانياً: ترجيح دعم الرئيس نزارباييف لمحاولات روسيا لتهميش فصائل المعارضة السورية الإسلامية، والحركات الإسلامية المتطرفة التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي في كازاخستان.

المصالح الاستراتيجية التي تربط كازاخستان بسوريا البعثية برغم محافظة الحكومة الكازاخية على حيادها الرسمي إزاء الحرب الأهلية السورية منذ بدايتها في عام 2011، ودعوتها 30 من أعضاء المعارضة السورية إلى العاصمة أستانا للمشاركة في المفاوضات الدبلوماسية في عام 2015، إلا أن كازاخستان تواصل الاحتفاظ بروابط استراتيجية مهمة مع نظام الأسد. وجاءت الروابط بين سوريا وكازاخستان في قطاع الطاقة والأمن عقب الزيارة التي قام بها نزارباييف إلى دمشق في نوفمبر 2007. وعلى الرغم من الفوضى الناجمة عن الحرب الأهلية المستعرة منذ خمس سنوات، إلا أن موروث تلك الزيارة لا زال يشكل نهج صناع القرار في كازاخستان تجاه النزاع السوري.

ومنذ منتصف عام 2000 كانت كازاخستان تنظر إلى علاقتها القوية مع سوريا البعثية على أنها ركن أساسي من استراتيجيتها لتوسيع وجودها الدبلوماسي في الشرق الأوسط. وفي ضوء الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به سوريا على البحر الأبيض المتوسط، اعتبر العديد من صناع السياسة في كازاخستان، سوريا المدخل المحتمل لأسواق الطاقة في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام 2007، أعلنت الحكومة الكازاخية نيتها الاستثمار في صناعة النفط السورية، وإنشاء خط أنابيب تشرف عليه كازاخستان في سوريا. لكن هذه المشاريع تم تجميدها، وفي حال توقف الأعمال العدائية وفق شروط الأسد فإن ذلك سيمنح

اجتماع فيينا المقبل حول اتفاق إيران النووي.. قراءة في الأبعاد والدلالات

برغم أن الاجتماع المقرر عقده بين إيران ومجموعة (1+5) في العاشر من يناير المقبل يأتي استجابة لطهران، لمناقشة تطورات تطبيق الاتفاق، والصعوبات التي تواجهه بعد تجديد الولايات المتحدة للعقوبات عليها مطلع ديسمبر الجاري، إلا أنه يعكس حالة القلق التي تواجه الأخيرة، وخاصة في ظل الموقف المتشدد الذي يتخذه الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب من هذا الاتفاق.

مجموعة (1+5)، في عام 2015، وهو الذي ينص على تقليص البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ودول أخرى. في الوقت ذاته تتهم إيران الولايات المتحدة بعرقلة تنفيذ هذا الاتفاق، من



خلال إصرارها على الإبقاء على العقوبات المفروضة عليها، والتي تحول دون تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وخاصة المصرفية مع باقي دول العالم، ولهذا تسعى إيران إلى إقناع مجموعة (1+5) بأهمية العمل على رفع باقي العقوبات المفروضة عليها، والتي تضر بقطاعها المصرفي وصناعات الطاقة والدفاع، وخاصة أن العشرات من الشركات العالمية، ولاسيما الأوروبية، تتردد كثيراً في التعاون معها، خشية أن تقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية. وتدعي إيران أنها قد التزمت بالشق الخاص بها من الاتفاق النووي، وأنه يتعين على جميع الأطراف الأخرى أن تحذو حذوها.

• برغم أن إيران هي من طلب عقد هذا الاجتماع، استناداً إلى أن الاتفاق النووي يتيح لها أو إحدى دول مجموعة (1+5) اجتماعاً «للجنة المشتركة» للبحث في احتمال خرق الاتفاق، إلا أنها لم تلتزم بروح الاتفاق في كثير من البنود، وتعاملت مع هذا الاتفاق باعتباره اعترافاً بمكاتها في المنطقة، فواصلت سياساتها التدخلية في شؤون العديد من دول المنطقة، والعمل على تعقيد أزمات المنطقة المختلفة، ولم تلتزم بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة جيرانها. ومن يتابع السلوك الإيراني منذ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في يناير من العام الماضي، سيلحظ بوضوح أن طهران لم تتحلل عن أي من سياساتها السابقة المثيرة للجدل، سواء في استمرار التدخل في شؤون دول المنطقة، أو في استعراض قوتها العسكرية وإطلاق رسائل التهديد المختلفة لدول المنطقة، أو في مواصلة أنشطتها المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال المضي قدماً في دعم الجماعات والميليشيات المسلحة التي تدين بالولاء لها في العديد من دول المنطقة، كما في العراق ولبنان واليمن وسوريا.

أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موجيريني أول أمس السبت، أن لجنة مشتركة مكلفة الإشراف على تطبيق الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5) ستجتمع في فيينا في العاشر من يناير المقبل (2017)

بناء على طلب طهران. وقال الاتحاد الأوروبي في بيان له: «الاجتماع سيستعرض تطبيق الاتفاق النووي وسيبحث في القضايا التي وردت في الرسالة الموجهة من وزير الخارجية ظريف إلى موجيريني في 16 ديسمبر الجاري». وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف طلب رسمياً في رسالة إلى موجيريني عقد اجتماع «للجنة المشتركة»، بسبب تمديد العقوبات الأمريكية التي اعتبرتها إيران «انتهاكاً» للاتفاق النووي المبرم في يوليو 2015. ويثير هذا الاجتماع مجموعة من الأمور والقضايا المهمة، لعل أبرزها:

• القلق الذي يسيطر على إيران من التصعيد المحتمل للإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، الذي سيتولى مقاليد السلطة في العشرين من يناير المقبل، أي بعد عشرة أيام من عقد هذا الاجتماع، ما يعني أن إيران تريد أن تحصل على تطمينات من مجموعة (1+5) بأن هذا الاتفاق سيستمر، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن ترامب كان صرح في أكثر من مناسبة بأنه سيعيد النظر في كثير من بنود هذا الاتفاق وفرض المزيد من القيود على إيران، للحيلولة دون تطويرها السلاح النووي.

• تشكل قضية العقوبات، وخاصة الأمريكية، إحدى القضايا الرئيسية التي سيناقشها هذا الاجتماع، وخاصة بعد تمديد الكونجرس الأمريكي بداية شهر ديسمبر الجاري لعشر سنوات، «قانون العقوبات على إيران». ومعروف أن هذا القانون يسمح بفرض عقوبات على إيران في مجالات التجارة والطاقة والدفاع والقطاع المصرفي، بسبب برنامجها النووي وتجارب الصواريخ الباليستية. وترى إيران أن هذا القانون يخالف روح الاتفاق النووي الذي أبرمته مع

سلاح الجو الأمريكي يستعد لخوض حرب نجوم حقيقية

أشار الصحفي والمحرم تيم برودريك في تقرير له في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أن سلاح الجو الأمريكي زاد من وثيرة المحاكاة الحاسوبية والاختبارات العملية لبرنامج أسلحة الليزر، لدفع عجلة التطوير وإعداد الخطط لتزويد الطائرات المقاتلة ومنصات إطلاق أخرى بهذه الأسلحة في وقت مبكر من عام 2020.

تتركز على زيادة الطاقة والدقة والتوجيه لتطبيقات سلاح الليزر الحالية على أمل الانتقال من 10 كيلوواط إلى 100 كيلوواط. وأوضح العلماء القائمون على الاختبارات أن هناك حاجة إلى التطوير تنطوي



ومن أجل المساعدة في التعرف إلى نتائج هذه التكنولوجيات، فقد منح سلاح الجو شركة «ستيلر ساينس» عقداً بقيمة 7 ملايين دولار ولمدة خمس سنوات من أجل إجراء الاختبارات على أنظمة الليزر المتقدمة

على هندسة حجم الوزن والطاقة المستخدمة في الطائرة لاستيعاب سلاح ليزري على متن الطائرة. ولا زال تطوير مصدر طاقة محمول وذو حجم صغير بما يكفي لدمجه ضمن أنظمة الطائرة المقاتلة السريعة الحركة يشكل تحدياً لتكنولوجيا الليزر. وقال قادة في القوة الجوية: إن القوة تخطط لإطلاق أسلحة الليزر من منصات إطلاق أكبر مثل طائرات «سي - 17» وطائرات «سي - 130» حتى نجاح عمليات التصغير التكنولوجي في صناعة سلاح للإطلاق على متن الطائرات المقاتلة، مثل: «إف - 15» و«إف - 16» و«إف - 35». وقد أوكلت قيادة المعارك الجوية شركة «نورثروب جرانمان» لتطوير برنامج ليزري عالي الطاقة لتوفير الحماية الذاتية. ويتميز السلاح الليزري بالقدرة على استخدام مستودع واسع من الأسلحة. وقال خبراء سلاح الجو: إنه بدلاً من حمل ستة صواريخ أو سبعة على متن الطائرة، فإن نظام سلاح الطاقة الموجهة يمكنه إطلاق آلاف الطلقات باستخدام جالون واحد من وقود الطائرات.

وتقول شركة «ستيلر ساينس»: إن الهدف من هذا المشروع البحثي هو برمجة الشكل الثلاثي الأبعاد وتوجيه القمر الصناعي من خلال صورتين له ثنائيتي الأبعاد. وهناك شعور بالتفاؤل لدى مسؤولي وزارة الدفاع بشأن أسلحة الليزر وتقنيات الطاقة الموجهة. وقال اللواء بحري جيمس سيرينج، مدير وكالة الدفاع الصاروخي، خلال مناقشة ميزانية 2017 إن أسلحة الليزر يمكن استخدامها في الدفاع الصاروخي الباليستي، وأضاف «أن تطوير تكنولوجيا الليزر أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلينا». وقد أعلنت البحرية الأمريكية مؤخراً أنها ستزود المدمرات والطرادات بهذا النظام من الأسلحة لحمايتها من الصواريخ والطائرات من دون طيار.

وأظمة المحاكاة. ومن المتوقع أن تواصل الشركة العمل الذي بدأ في عام 2014، عندما طلب سلاح الجو من المجموعة تطوير المحاكاة الحاسوبية والاختبارات الفعلية لأسلحة الطاقة الموجهة. وقال مسؤولون بارزون في وزارة الدفاع الأمريكية: إن الطائرة التي تطلق أسلحة الليزر يمكن في النهاية هندستها لاستيعاب مجموعة واسعة من الاستخدامات المحتملة، بما في ذلك المعارك الجوية والدعم الجوي القريب ومواجهة الطائرات من دون طيار، ومواجهة الهجمات البرية والهجمات ضد القوارب وحتى الدفاع الصاروخي. وأوضح قادة بارزون في سلاح الجو أن أسلحة الليزر تستخدم الحرارة الشديدة والطاقة الضوئية لحرق الأهداف من دون التسبب في انفجار كبير، وتعمل تلك الأسلحة بسرعات عالية جداً، ما يمنحها القدرة الفائقة على تدمير الأهداف السريعة الحركة وتأمين الحماية ضد الهجمات المعادية المحتملة.

وتعتبر التكلفة المنخفضة ميزة أساسية أخرى لأسلحة الليزر، لأنها تحول دون الحاجة إلى الصواريخ ذات التكلفة العالية في العديد من السيناريوهات القتالية. وقد تم إجراء الاختبارات الأرضية على سلاح ليزري يطلق عليه «ليزر الطاقة العالية»، العام الماضي في ميدان «وايت ساندز للصواريخ» في نيو مكسيكو. وقد قامت مديرية الطاقة الموجهة في سلاح الجو الأمريكي بإجراء اختبار على سلاح «ليزر الطاقة العالية» في قاعدة كيرتلاند الجوية جنوب شرق مدينة ألبوكورك في ولاية نيو مكسيكو. وتوقع مسؤولون في سلاح الجو أن يتم إجراء الاختبارات المجدولة الأولية بحلول عام 2021.

وقال مسؤولون في سلاح الجو: إن الجهود التطويرية



أسواق النفط تتلقى دعماً من الموازنة السعودية وقرب خفض إنتاج «أوبك»

بعدها تم التوصل في 10 من الشهر الجاري إلى أول اتفاق تاريخي مشترك بين كل المنتجين منذ 15 عاماً. وجاء الإعلان عن الميزانية السعودية للعام الجديد الخميس الماضي، ليعزز حالة التفاؤل في الأسواق الدولية بعدما كشفت الميزانية عن قوة وصلابة الاقتصاد في أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم، بعدما تقلص العجز إلى حد كبير وزادت كفاءة الإنفاق العام، كما تنامت ثقة الاستثمار الأجنبي وجاءت تقييمات المنظمات المالية الدولية شديدة الإيجابية، ما طمأن الأسواق على وضعية الاقتصاد السعودي وعزز الثقة بقدرة البلاد بالتعاون مع بقية الشركاء على تحقيق الاستقرار والنمو في شريان الاقتصاد العالمي الرئيسي وهو الطاقة.



على عكس العامين السابقين، تبدأ الأسواق العالمية عاماً جديداً في أجواء مختلفة وشديدة التفاؤل بأداء اقتصادي أفضل، ومعدلات نمو أعلى خلال العام الجديد 2017، حيث بدأت البشائر في الأسابيع الأخيرة من العام الجاري، فقد سجل النفط الخام في ختام الأسبوع الماضي أعلى مستوى سعري في 17 شهراً. وتنامت ثقة المجتمع الدولي بقدرة منتجي النفط على إنجاح اتفاق فيينا الخاص بتقليص الإنتاج والسيطرة على وفرة المعروض، حيث سيدخل الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من أول الشهر المقبل، وسيقلص المعروض العالمي بنحو 1.8 مليون برميل يومياً منها 1.2 مليون برميل يومياً من إنتاج دول «أوبك» والباقي من إنتاج المنتجين المستقلين

20% انخفاضاً في التجارة الخارجية للكويت



أسهمت أسعار النفط والغاز في تأثيرهما السلبي في الاقتصاد الكويتي، وفقاً للبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي. حيث تقلص فائض التجارة الخارجية للكويت بنسبة 20 في المائة عن العام السابق ليصل إلى 1.39 مليار دينار (4.56 مليارات دولار) في الربع الثالث من العام 2016، وفقاً لما أظهرته بيانات مكتب الإحصاء المركزي. وذكرت الإحصائية أن آخر نسبة كانت مرتفعة عن الـ 1.2 مليار دينار التي أعلن عنها في تقرير الربع السابق مع استمرار تأثير انخفاض أسعار النفط والغاز في الاقتصاد المحلي. وتوسع الكويت لسد العجز المتوقع رسمياً في الميزانية والبالغ 9.5 مليارات دينار (31 مليار دولار) للسنة المالية الحالية حتى 31 مارس، بعد تسديد المبالغ لصندوق الثروة السيادية. وفي تقرير صدر الأسبوع الماضي، ذكرت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» في تقرير لها تعليقاً على نتيجة الانتخابات: «قد تتراجع الحكومة عن مبادرات أكثر موضوعية، مثل إصلاح الأجور في القطاع العام، وخاصة إذا ما تم تحقيق الانتعاش في أسعار النفط، إلا أنها قد تسعى لتحقيق بعض أجنداتها المالية بإجراءات أصغر حجماً وأقل إثارة للجدل، على سبيل المثال، فرض قواعد الدعم الحالية، أو ربط المكافآت في القطاع العام بالحضور».

شركات صينية تتنافس على تنمية حقلي نفط إيرانيين

سائر وحدات حقل آزادكان، إلا أن الجانب الإيراني أكد أنه يتعين الاتفاق وفق العقود الجديدة للنفط». وعن رد الشركة الصينية قال منوتشهري: إن «الصينيين وافقوا على العرض الإيراني في نهاية المطاف». ولم يقدم المسؤول أي تفاصيل عن موعد إطلاق المناقصة. وذكرت الوكالة الإيرانية أن «هناك الكثير من المآخذ على الأداء وعلى هذا الأساس، فإن هناك غموضاً يلف تنمية الشركات الصينية للوحدة الثانية من الحقلين». وبشأن تنمية حقل يادأوران نقلت الوكالة عن منوتشهري قوله إن شركته «أجرت مباحثات مع شركة سينوبك الصينية لتنمية وحدات الحقل، وإن من المفترض فتح مناقصة لتنمية الحقل».



نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأخبار (إرنا) عن مسؤول إيراني كبير يوم السبت الماضي قوله: إن بلاده تعتزم إطلاق مناقصة دولية لتنمية «الوحدات الجديدة» في حقلي يادأوران وأزادكان الشماليين. ويعني ذلك أن شركتي البترول الوطنية الصينية (سي.إن.بي.سي) وسينوبك اللتين لعبتا دوراً في «تنمية الوحدة الأولى للحقلين»، سيكون عليهما منافسة شركات أخرى إذا أردتا مواصلة العمل في «الوحدة الثانية» من الحقلين. ونقلت الوكالة الإيرانية عن غلام رضا منوتشهري المدير التنفيذي لشركة النفط الإيرانية قوله: «إن شركة (سي.إن.بي.سي) الصينية أبدت رغبتها في مواصلة تنمية

سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة العالمية



المؤلف: محمد عبيد محمد
سنة النشر: 2014

تُمثل دولة الإمارات العربية المتحدة بمسيرتها الاتحادية ذات الأطر والأبعاد التنموية المتكاملة أمودجاً للدول السائرة في درب الازدهار والتقدم؛ إذ تركز الدولة على سياسات اقتصادية مترابطة، ومنها سياسة التجارة الخارجية. إن دراسة أهداف هذه السياسة وملاحها يمكن أن تقدم نهجاً سديداً لغيرها من الدول في التعامل مع قواعد التجارة الدولية. كما قد تسهم سياسة التجارة الخارجية في زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية للدول؛ بما يستتبعه ذلك من نتائج ومنافع إيجابية للنمو الاقتصادي اللازم لتنفيذ برامج التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيزها.

من أجل ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى توضيح أهداف سياسة التجارة الخارجية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وملاحها، في إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية. كما تسعى إلى بيان أهم ممارسات هذه السياسة وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

التي تتكون من مجموعة المفاهيم والمبادئ والالتزامات ذات العلاقة بإدارة التجارة الدولية في الخدمات التي يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية كافة بتطبيقها على جميع أشكال التجارة في الخدمات. أما ثانيهما، فيتمثل في تعهدات التحرير الخاصة بقطاعات الخدمات والقطاعات الفرعية المدرجة في جدول كل بلد على حدة.

ويوضح المحور الثاني من الدراسة أهداف السياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مبيناً أن الواقع العملي يُظهر أنها تتحدد في العمل على: تعزيز حرية التجارة، وتشجيع المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي، والإسهام في تويح القاعدة الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتنمية هيكلية الصادرات

يلقي المحور الأول الضوء على أهم التعهدات التي أدرجتها دولة الإمارات العربية المتحدة في جداول التزاماتها الملحقه باتفاقية «الجات» لعام 1994 وكذلك اتفاقية «الجاتس». فقد تضمن بروتوكول انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية جداول التزاماتها المحددة في مجالي السلع والخدمات، وهذه الجداول تعدّ جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية «الجات». وفي ما يخص تجارة الخدمات، فإن جداول التزامات الدولة تضمنت تعهدات بشأن تطبيق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات «الجاتس». وهذه التعهدات تندرج تحت القسمين الأساسيين اللذين يتألف منهما هذا الاتفاق، ويتمثل أولهما في القواعد الإطارية عامة التطبيق،

وتنوعها، وزيادة القدرات التنافسية لصادرات الدولة، وترقية العلاقات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية وتنوعها، ودعم دور القطاع الخاص وتشجيعه، وتشجيع التدفقات الاستثمارية وحفزها، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية بما يتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

ويتناول المحور الثالث استعراض السياسة التجارية للدولة في إطار عمل جهاز مراجعة السياسات التجارية في منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال شرح آلية استعراض السياسة التجارية، التي تمثل تقييماً موضوعياً مستقلاً وتدقيقاً خارجياً للأوضاع التجارية والاقتصادية للأعضاء وتوفر منتدى يمكن فيه شرح السياسات ومناقشتها، والسعي إلى الحصول على المعلومات والتعبير عن المخاوف. كما يتضمن هذا المحور توضيح الاستعراض الأول للسياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي أجرته المنظمة في إبريل 2006، وكذلك الاستعراض الثاني للسياسة التجارية للدولة الذي أجرته المنظمة في مارس 2012.

لقد ترتب على الانضمام المبكر لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية عدم تقديمها للالتزامات كبيرة، مقارنة بما قدّمته دول أخرى انضمت لاحقاً؛ إذ تضمن بروتوكول انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المنظمة شروطاً ميسرة، وبمراحل تدريجية، تمكنت الدولة خلالها من تنفيذ كل التزاماتها ضمن بيئة مواتية وظروف ملائمة.

تخلص الدراسة إلى أن الواقع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يشهد ازدهاراً مدعوماً باستقرار سياسي وأمني واجتماعي في ظل مسيرة اتحادية راسخة. قل نظيرها في عالم اليوم الحافل بالآزمات والاضطرابات. كما تخلص إلى أن أهم أوجه التميز في تنفيذ دولة الإمارات العربية المتحدة لسياساتها التجارية الخارجية، تتمثل في ثلاثة أمور:

أولها، الحرص التام على اتساق وانسجام أدوات السياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع التزامات الدولة بموجب عضويتها في منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها متعددة الأطراف، بل يُظهر التطبيق العملي تقديم الدولة تسهيلات ومزايا لحركة التبادل التجاري تفوق ما التزمت به بموجب تلك الاتفاقيات الدولية.

ثانيها، أن دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من دخولها في اتفاقيات للتجارة الحرة ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها تنظر إلى هذه الاتفاقيات كعامل مساعد على زيادة الانفتاح والتحرير التجاري إلى جانب العامل الأساسي المتمثل في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف المرعي من قبل منظمة التجارة العالمية وليس بديلاً منه.

ثالثها، أن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم مما تتيحه لها قواعد منظمة التجارة العالمية من أدوات وآليات قانونية لمواجهة التدابير الحمائية المتخذة من جانب عدد من الدول ضد الصادرات الإماراتية، فإنها لم تنجرف إلى استخدام تدابير انتقامية، وآثرت اللجوء إلى وسائل التسوية الودية للتوصل إلى حل مُرضٍ لأي نزاع تجاري مع شركائها التجاريين.

وتؤكد هذه السمات وغيرها، أن الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتنفيذ أدوات سياستها التجارية، يجعل الدولة وبجدارة، دولة فاعلة وذات تأثير في واقع النظام التجاري الدولي ومستقبله.

إن التركيز في هذه الدراسة على أبرز ملامح سياسة التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية، لا يعني استقلال هذه السياسة عن منظومة السياسة الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة بركائزها المتكاملة ومحاورها الشاملة والمتوازنة التي تندرج في عدادها السياسة التجارية بأهدافها وغاياتها وبرامجها وخططها الحالية والمستقبلية.